Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ويذكر يحيى رغم أن النبى ﷺ لم يوص لعلى بنص صريح جلى ، كما قالت الإمامية ، إلا أنه كان من جهته نصوص دالة على إمامة أمير المؤمنين فاكتفى بها عن الوصية (١) ودلَّ فيها دلالة ظاهرة لمن نظر فيها على إمامته ؛ وليس نصاً قاطعاً يعلم بالضرورة من دينه قصده ؛ وإنما هى نصوص يعلم قصده بنوع من النظر والاستدلال .

ولهذا خفى وجه المراد على فرق كثيرة ؛ فأنكروها ، وأنكروا دلالتها على إمامته (٢) وقد ذكرت من قبل نقد المعتزلة للزيدية فى القول بالنص الخفى (٣) .

وإذا لقد صرف الزيدية ما جاء فى مناقب الإمام على وفضائله فى الاسلام ؛ إلى القول بإمامته والاستدلال بها على ذلك ؛ دون سائر الصحابة .فهل ظهر من الإمام على نفسه ما يدل على أنه الإمام دون غيره من الصحابة ؟

يذكر يحيى أن ذلك حدث منه ، واحتج بإظهار فضائله فى غير مقام ، وخصوصاً فى تعريف نفسه للخوارج وشيعته ، وكذلك فى رسائله لمعاوية ؛ فأعلم الصحابة وغيرهم بما كان من جهة رسول الله ﷺ فى حقه ، وبما خصه دونهم من الفضائل ؛ مما يكون دليلاً وهو عن طريق النظر والاستدلال – على إمامته ، وهو طريق ظنى الدلالة (٥)

هل وقع إجماع من جهة الصحابة على أحدهم ؟

ويقصد الزيدية والشيعة من هذا التساؤل إنكار وقوع الإجماع على أبى بكر الصديق ، رضى الله عنه ، واعتلوا بذلك ؛ لأن إمامة أمير المؤمنين حاصلة بالنصوص، وهم لم يعلموها ، وطالما أنهم لم يعلموها ، فهم لم يخالفوها ؛ والسبب فى ذلك أن فى الدين عصمة لهم من ارتكاب محرمٍ (٦) .

ولكن يحيى يذكر أن الإجماع ذكره كثيرون ، ولكنه لم يثبت أنه قد حدث من

---

(١) يحيى بن حمزة : الرائق فى تنزيه الخالق ؛ ٤٦ و

(٢) المصدر السابق ؛ نفسه

(٣) القاضى عبد الجبار : تثبيت دلائل النبوة ١/٤٩٤ .

(٤) يحيى : الرائق فى تنزيه الخالق ؛ ٤٦ و

(٥) يحيى : المصدر السابق ؛ ٤٦ و

(٦) انظر مقالة اهل السنة فى الباقلانى : التمهيد ؛ ١٨٧ – ١٩٠ والقاضى عبد الجبار : المغنى ؛ ٢٠ ق ١/٢٧٩-٢٨٤